ITF

نقود
العالم
إلى الأمام

اتفاق جديد للطيران

ITF

نقود
العالم
إلى الأمام

يُعتبر الاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF) اتحاداً عالمياً ديمقراطياً يقوده 670 نقابة عمالية منتسبة في 147 بلداً، ويمثل ما يزيد عن 18 مليون عامل في جميع قطاعات النقل. يقوم الـITF بحملات من أجل حقوق عمال النقل، والمساواة والعدالة.

يحتاج العالم الآن إلى صناعة طيران مستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا

إن صناعة الطيران تتأرجح ما بين الفوضى والأزمات. فقد أدى وباء كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الاقتصادية وكان عمال الطيران على الخطوط الأمامية في مواجهة الإغلاقات العالمية. وبالكاد بدأ التعافي من كوفيد-19 برفع قيود السفر المتعلقة بالوباء، حتى كشف لنا الطلب على الرحلات الجوية وزيادة أعداد الركاب عن التصدعات القديمة التي نشأت على مدار عقود من الجشع وسوء الإدارة.

في معظم أسواق الطيران الكبيرة في العالم، يواجه الركاب حالياً الآلاف من عمليات إلغاء الرحلات، والتأخيرات، وخفض السعة، وحتى تحديد سقف للرحلات الجوية في بعض أكبر المطارات في العالم. ويرجع جزء كبير من هذه الأزمة إلى عمليات التسريح الضخمة للعمال خلال فترة وباء كوفيد-19. ولكن التغييرات الهيكلية التي حدثت خلال العقود الأربعة الماضية في صناعة الطيران مثل: الخصخصة، وإلغاء الضوابط التنظيمية، والتجزئة قد أرست الأسس لهذه الأزمة.

صناعة الطيران تواجه مستقبلاً غير مستدام.

إغلاق الصناعة وإقصاء القوى العاملة

على الصعيد العالمي، خفضت صناعة الطيران قوتها العاملة بأكثر من الثلث استجابةً للإغلاق العالمي. وقد أدت استجابة صناعة الطيران بإعطاء الأولوية للتدفقات النقدية وتقليل الخسائر إلى إحداث موجات من الصدمة عبر مختلف البلدان في الوقت الذي كانت فيه الحكومات تتصارع مع الآثار الاجتماعية والاقتصادية لقرارات الصناعة.

حذرت النقابات من أن عمليات التسريح الجماعية التي يفرضها أصحاب العمل ستؤدي إلى نقص في العمال وستؤدي إلى أزمة أخرى في هذه الصناعة التي تعتمد على المهارات العالية وتتمحور حول السلامة. وقد دقت النقابات ناقوس الخطر.

تدخلت الحكومات لإبقاء الصناعة واقفة على قدميها وضخت مبالغ ضخمة من المال في بعض أجزاء الصناعة، دون ربط هذا التمويل بأي قيود أو شروط تقريبًا.

وفي الوقت نفسه، أطلق الاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF) والنقابات المنتسبة له استجابة من ثلاث خطوات تدعو إلى الإغاثة والتعافي والإصلاح في صناعة الطيران. وطالبنا باستجابة وتنسيق على مستوى الصناعة بين أصحاب العمل والنقابات والحكومات، للحفاظ على استمرارية الصناعة، مع التخطيط للتعافي الآمن والمستدام من الوباء. وركزت هذه الاستجابة على بناء صناعة مناسبة للغرض منها ومرنة لمواجهة الأزمات المستقبلية، ومعالجة القضايا الهيكلية الأساسية التي تفاقمت بسبب أزمة كوفيد-19. ولكن إلى حد كبير تم تجاهل دعواتنا.

في غياب التدابير الجادة والعاجلة فإن نقص العمالة سوف يستمر في مختلف أجزاء الصناعة. على سبيل المثال، في خدمات الحركة الجوية، فإن تجميد مسار التدريب على مدار ثلاث سنوات أثناء الوباء على وشك إحداث نقص جديد في العمال خلال الأشهر القليلة المقبلة. وإلى جانب عمليات تسريح الموظفين وبرامج التقاعد المبكر، سيؤدي النقص في مراقبي الحركة الجوية مرة أخرى إلى المزيد من الإلغاءات والتأخيرات على الرحلات الجوية.

في غياب استجابة منسقة تُعالج النقص الفوري والطويل الأجل في العمال، إلى جانب التحول الهيكلي، فإن قطاع الطيران سيستمر في الانتقال من أزمة إلى أخرى.

في غياب التدابير
الجادة والعاجلة فإن
نقص العمالة سوف
يستمر في مختلف
أجزاء الصناعة.

أسس هذه الأزمة قائمة منذ عقود من الزمان

إلغاء الضوابط التنظيمية يخلق نموذج أعمال غير مستدام

إن قطاع الطيران، الذي كان يوماً ما صناعة وطنية، يخضع للخصخصة بشكل مستمر منذ عقود من الزمان. وفي حين أن الطيران اليوم متاح بشكل أكبر لسكان العالم، إلا أنه أيضًا صناعة غير مستدامة بيئيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

إن صناعة الطيران تتسم بالهشاشة هذه الأيام. حيث أن سلسلة الخدمات التي كانت مترابطة بشدة وتنقل الطائرات المليئة بالركاب والبضائع بأمان إلى وجهاتهم أصبحت اليوم مجزأة بشكل كبير. وعلى سبيل المثال، يؤدي نقص العمال أو المعدات المعطلة التي تُستخدم لتحميل الأمتعة والبضائع على متن الطائرات إلى حدوث حالات تأخير وإلغاء للرحلات. وينطبق الشيء نفسه على الانسدادات التي يمكن أن تحصل في أي جزء من هذه السلسلة مثل: خدمات التنظيف، أو إعادة التزود بالوقود، أو طواقم تسجيل الوصول، أو الميكانيكيين، أو خدمات الحركة الجوية. ولا يمكن لأية إجراءات أو حلول يتم اتخاذها داخل أي خدمة من هذه الخدمات بمفردها أن يحقق التشغيل الناجح والآمن والمناسب للخدمات الجوية. ورغم ذلك، كانت هناك نزعة قوية نحو تجزئة سلسلة الخدمات وخفض حواجز ومعايير الانضمام إليها.

إن الانكماشات الاقتصادية في الصناعة التي تؤدي إلى إلغاءات كبيرة في الرحلات الجوية، مثل الأوبئة أو الأحداث البيئية أو الأزمات السياسية، تتسبب في إرسال صدمات عبر هذه السلاسل. حيث يؤدي إلغاء الرحلات من قبل شركات الطيران إلى خسائر في الإيرادات تمتد عبر سلسلة الخدمات بأكملها. والواقع أن هشاشة وانتظام هذه الصدمات من الأمور التي تثبط الرغبة في استثمارات رأسمالية طويلة الأجل في مبادرات مثل تحديث المعدات، والاحتفاظ بالعمال ورفع مهاراتهم، ومبادرات الاستدامة.

نموذج التكلفة المنخفضة يُعرض الركاب والعمال للخطر

إن الضغوط التي تهدف إلى خفض التكاليف من أجل المحافظة على قدرة شركات الطيران على المنافسة تؤثر أيضًا على عمال شركات الطيران، مثل الطيارين وأطقم الطائرات، وتنتشر عبر سلسلة الخدمات مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وشروط العمل، وانخفاض مستويات التوظيف، والعمل المكثف ومخاطر الإعياء، وانخفاض معايير جودة المعدات. إن التحسينات التي يمكن إجراؤها في شركة ما وبالتالي تزيد من التكاليف سوف تجعلها شركة غير قادرة على المنافسة، حيث أن الحواجز المنخفضة والمعايير المتدنية للمنافسة في هذا القطاع تجعل من السهل استبدال هذه الشركة بشركة أخرى تقدم نفس الخدمة بسعر ارخص. وفي هذه البيئة التي تأخذ طابعاً عالمياً متزايداً، سوف تؤدي التنافسية بين صناعات الطيران الوطنية إلى عواقب مماثلة.

أما بالنسبة لعمال الطيران، فإن هذه الصناعة تتسم الآن بانخفاض قدرتها، وعدم استقرار العمالة، وتزايد مخاطر السلامة، وساعات العمل الطويلة وغير الاجتماعية، وزيادة الإعياء وإصابات العمل وانخفاض الأجور.

صناعة الطيران تواجه مستقبلاً غير مستدام.

يجب الاعتراف
بالطيران
باعتباره
مصلحة عامة.

إطار عمل الـITF لبناء صناعة طيران مستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا

قواعد تنظيمية قوية وتنسيق على مستوى الصناعة

- تشكيل هيئات طيران وطنية تجمع بين أصحاب المصلحة في الصناعة، بما في ذلك أصحاب العمل، والحكومات، والنقابات لضمان سلسلة مرنة وآمنة لتقديم خدمات الطيران.
- إدخال معايير تشغيل قوية لجميع خدمات الطيران كشرط للدخول إلى هذه الصناعة.
- تمكين سلطات المطارات من تنسيق ووضع معايير لتقديم الخدمات في المطارات.
- إدراج أحكام تحمي فرص العمل المستدامة ومعايير عالية للسلامة في اتفاقات الخدمات الجوية التي تنظم سير الحركة الجوية بين الدول.
- وضع نماذج تمويل مستدامة لخدمات الطيران، بما في ذلك خدمات الحركة الجوية، بحيث تتمكن من تحسين أداء المسؤوليات العامة للطيران وبنفس الوقت تحصل على عوائد نظير استخدامها.
- احترام الحقوق الأساسية للعمال بما في ذلك حرية تكوين النقابات، والمفاوضة الجماعية، والصحة والسلامة.
- تعزيز التنوع والإدماج للقضاء على عدم المساواة في الأجور والتمييز على أساس الجنس، والتمييز المهني القائم على نوع الجنس.

ثقافة خالية من المخاطر تضع الصحة والسلامة في المقام الأول

- القضاء على جميع أشكال العنف والتحرش ضد عمال الطيران من خلال تنفيذ أحكام الواردة في بعض الآليات مثل بروتوكول مونتريال 14 واتفاقية منظمة العمل الدولية 190 في إطار القوانين الوطنية.

- تعزيز ثقافة السلامة القوية التي توفر أنظمة إدارة السلامة بما في ذلك أنظمة الإبلاغ السرية في جميع خدمات الطيران.

- تنفيذ برامج للتوعية العامة وتدريب العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

- تشكيل لجان للصحة والسلامة، مثل اللجان الموصوفة في مبادرة المطارات الآمنة التي أطلقها الـITF، بحيث تشمل العمال وأصحاب العمل على مستوى الشركات ومواقع العمل، كما هو الحال في المطارات التي تعمل فيها مؤسسات متعددة في نفس البيئة.

- القضاء على مخاطر السلامة الناجمة عن العمل غير المستقر، وتكثيف العمل واعتلال الصحة العقلية من خلال:

  – ضمان مستويات توظيف كافية وظروف عمل لائقة.

  – إنشاء برامج مساعدة وإبلاغ غير عقابية وأنظمة لإدارة مخاطر الإعياء.

  – وضع برامج للتلمذة الصناعية، والتدريب، وتنمية المهارات ممولة تمويلاً جيداً.

مسار حقيقي نحو صناعة مستقبلية خالية من الكربون

- الالتزام بأن يكون أي نمو يتجاوز مستويات الحركة الجوية لعالم 2019 نمواً محايداً للكربون بشكل حقيقي.

- إشراك العاملين في مجال الطيران في عملية صنع القرار من خلال لجان الانتقال العادل على جميع المستويات لضمان قدرة الصناعة على الاحتفاظ بالقوى العاملة ذات المهارات والخبرة العالية التي ستكون ضرورية لتحديد وتطوير ونشر مبادرات الاستدامة.

- حشد وتنسيق الاستثمار، العام والخاص على حد سواء، مع مبادئ بيئية واجتماعية ومؤسسية (ESG) قوية بحيث تعمل على تطوير تكنولوجيات تُساهم في صناعة طيران خالية من الوقود الأحفوري ومستدامة بيئيًا.

- تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا في أسواق الطيران الناشئة لضمان الإنصاف والمسؤولية على المستوى العالمي خلال تنفيذ مبادرات الاستدامة.

مستقبل رقمي يناسب العمال والركاب

- إشراك العمال في عملية صنع القرارات المتعلقة بمدى الحاجة إلى إدخال وتطوير ونشر التكنولوجيات الرقمية التي تساند صناعة عالية المهارة ومرتكزة على السلامة، وبنفس الوقت تُحافظ على التفاعل البشري الذي يعتمد عليه الركاب.
- ملكية العمال للبيانات التي ينتجونها والإشراف والسيطرة عليها لتمكينهم من صنع القرار والتخطيط والتطوير في صناعة الطيران.
- الحماية من الممارسات الخاطئة في استخدام البيانات ضد العمال بأي طريقة تُعاقب العمال الذين يمارسون حقوقهم الأساسية في حرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية.
- مراجعة منتظمة لعمليات البيانات والخوارزميات للتأكد من أنها لا تُميز ضد العمال أو الركاب على أساس الخصائص الديموغرافية الخاصة بهم.

WWW.ITFGLOBAL.ORG

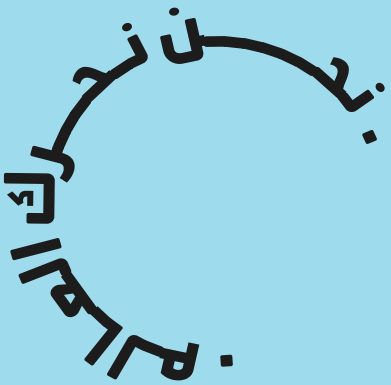

49-60 Borough Road
London SE1 1DR
+44 (0)20 7403 2733

الاتحاد الدولي لعمال النقل